

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى / مجلس المشورة والمراقبة الدولية

م / تقرير تحري الحقائق بمبيعات وصادرات وحساب تحصيلات النفط

للسنة المنتهية في 2006/12/31

تولى هذا الديوان متابعة الملاحظات الواردة بتقارير شركة أرنست ويونغ الخاصة بتقرير تحري الحقائق المتعلقة بمبيعات صادرات النفط وتقرير تحري الحقائق المتعلق بتحصيلات مبيعات النفط للفترة من 2006/1/1 ولغاية 2006/12/31 وأدناه نتائج المتابعة :

1- تسجيل مبيعات صادرات النفط

أ – أشار التقرير إلى عدم وجود برنامج للمحاسبة ولإعداد التقارير المالية لمسك السجلات المحاسبية الخاصة بمبيعات التصدير وقد أيدت الشركة حاجتها لبناء نظام تقني لتأمين إجراء التسويات المحاسبية للعمليات التجارية والمالية وفق ما معمول به في الشركات العالمية وقد استخدمت برامجيات أجهزة الحاسوب المتوفرة ومن خلال المبرمجين العاملين في شركة (SOMO) ثم إعداد قواعد بيانات لغرض تسهيل المتابعة وإعداد القوائم واحتساب الأسعار وتطمح الشركة للارتقاء باستخدام الأنظمة التقنية وستسعى متى سنحت الفرصة لتوفير النظام الملائم من خلال استقدام شركات مؤهلة في هذا المجال لإعداده وقد أيدت الشركة حاجتها لبناء نظام تقني لتأمين إجراء التسويات.

ب – أشار التقرير بان شركة (SOMO) لا تعمل على تحضير تسوية بين المبيعات المصدرة حسب سجلاتها مع تحصيلات مبيعات النفط التي تم إيداعها في حساب التحصيلات بشكل مناسب وموثق على أساس شهري .

وقد بينت الشركة (SOMO) انه تم قيد القوائم التجارية للبيع (نפט خام) حسب تواريخ التحميل كما يتم أيضا تثبيت التحصيلات بموجب الإشعارات الواردة من البنك المركزي العراقي مع إجراء مطابقة شهرية للكشوفات الواردة من البنك المركزي وفق السياق المتبع للتأكد من تسديد أقيام القوائم التجارية كاملة وفي مواعيدها وقد أظهرت متابعتنا استمرار الشركة في عدم إجراء المطابقات الشهرية بين السجلات وكشوفات البنك المركزي.

ج- بررت الشركة (SOMO) اعتماد سعر صرف واحد (دينار لكل دولار) في سجلاتها وذلك لعكس العمليات التجارية على حقيقتها ولغرض إعداد التقارير والموازن بالدولار أما بالنسبة للعمليات التي تم قيدها بالدينار فأغلبها للشركات المنتجة للنפט الخام وهذا لا يرتب أي تغيير في الاستحقاقات التجارية ولا نؤيد رأي شركة (somo) حيث نوصي بتسجيل المعاملات المالية التي تنشأ بالدولار الأمريكي حسب سعر الصرف الآني ، وقد طلب الديوان إيضاح لهذه الطريقة من المعالجة بالرغم من إنها لا تؤثر على الإيراد الحقيقي لصادرات النفط ولكن تعكس أقيام غير حقيقية لهذه الصادرات بالدينار العراقي الشركة بصدد معالجة هذا الموضوع في حسابات سنة 2007.

د - أظهرت مطابقة قائمة مبيعات النفط المصدر حسب سجلات شركة (SOMO) مع المبالغ التي تم ايداعها بحساب تحصيلات مبيعات النفط لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك للسنة المنتهية في 2006/12/31 بان تحصيلات النفط الخام بموجب سجلات (SOMO) لعام/ 2006 مطابقة لما جاء بكشف شركة أرنست وبمبلغ اجمالي مقداره (29801269433) دولار (تسعة وعشرون ملياراً وثمانمائة وواحد مليون ومائتان وتسعة وستون الف واربعمائة وثلاثة وثلاثون دولار) بفارق مبلغ فوائد التحويلات المصرفية المتأخرة التي تظهر في كشف البنك المركزي لصالح وزارة المالية ولا تقيد في سجلات شركة (SOMO) والبالغة (369611) دولار (ثلاثمائة وتسعة وستون الف وستمائة واحد عشر دولار) كذلك مبلغ (5) مليون دولار (خمسة مليون دولار) حيث لم

تظهر في كشوفات البنك المركزي الواردة الى الشركة ، وقد تأيد لنا ان هذا المبلغ قد ظهر في كشوفات البنك المركزي بداية عام 2007 .

هـ - بين تقرير شركة التدقيق بان شركة (SOMO) لاتعتمد على تحضير وتوثيق تسوية مناسبة لمبيعات النفط المصدر حسب سجلاتها وتحصيلات المبيعات حسب كشوفات البنك المركزي العراقي بشكل شهري في حين اجابت شركة (SOMO) بان هناك مطابقة لتحصيلات النفط الخام مع كشوفات البنك المركزي شهرياً وقد أظهرت نتائج تلك المطابقات خلال عام/ 2006 مايلى :-

- مبلغ محجوز من قبل محكمة روما مقداره (10886400) دولار (عشرة ملايين وثمانمائة وستة وثمانون ألف واربعمائة دولار) لقضية مرفوعة على وزارة التخطيط .

- مجموع العمولات لكافة العمليات لعام/ 2006 فقط (245) دولار (مئتان وخمسة وأربعون دولار).

- ظهور فوائد تأخيرية لصالح وزارة المالية في الكشف مجموعها(372711.21) دولار (ثلاثمائة واثنان وسبعون الف وسبعمائة وإحدى عشر دولار وواحد وعشرون سنتاً) ونؤيد رأي شركة التدقيق باستلام كشوفات تحصيلات المبيعات من البنك المركزي إلا أنها لا تجري مطابقات شهرية .

و - بخصوص وجود فرق مقداره (1590999) برميل (مليون وخمسمائة وتسعون الف وتسعمائة وتسعه وتسعون برميل) بين سجلات شركة (SOMO) وتقارير شركة نفط الجنوب اظهر تقرير شركة التدقيق بعدم قيام شركة (SOMO) بتزويدهم بأسباب هذا الفرق في حين اجابت شركة (SOMO) بان هذا الفرق يرجع لاعتماد شركة (SOMO) (الكميات المحملة بموجب تواريخ بوليصة الشحن (Bill of LADING) من 2006/1/1 – 2006/12/31 في حين ان شركة نفط الجنوب تعتمد المحمل الفعلي من الساعة 00.00 من اليوم الأول ولغاية الساعة 24.00 من اليوم الأخير وقد أظهرت متابعتنا ان الفرق ناشئ بين المجاميع اليومية للكميات المحملة من النفط الخام بموجب سجلات

شركة (SOMO) والجداول اليومية المرسله من شركة نفط الجنوب، وحسب ما بررته شركة (SOMO) إلا انه لم تقدم إلينا مطابقة رقميه بالفروقات وحسب كل شهر ان الفرق يعادل 0,02،4% من إجمالي الصادرات السنوية، وهذا الفرق مصدره اختلاف طريقة التسجيل والقياس وتأخر التسجيل لمدة أكثر من 24 ساعة عند نهاية السنة.

ز - أيدت شركة (SOMO) ما ورد بتقرير شركة التدقيق حول مبالغ الغرامات التأخيرية الخاصة بقطر الشاحنات المحسومة خلال عام 2006 والتي تخص القوائم المحصلة خلال السنة نفسها والمثبتة في التقرير والبالغة (16.017.454) دولار (ستة عشر مليون وسبعة عشر الف واربعمئة واربعة وخمسون دولار).

2- المنتجات النفطية

أ - أيدت شركة (SOMO) ما ورد في تقرير شركة التدقيق حول سياستها المتعلقة بتصدير المنتجات النفطية والتي تقوم على أساس الحصول على دفعات مقدمة مقابل المبيعات .

ب- إن الدفعات المقدمة مقابل عمليات بيع المنتجات النفطية المصدرة الظاهرة في تقرير شركة التدقيق وحسب سجلات شركة (SOMO) تبلغ (638192881) دولار (ستمانية وثمانية وثلاثون مليون ومائة واثنان وتسعون الف وثمانمئة وواحد وثمانون دولار) خلال السنة المنتهية في 31/كانون الأول/2006 بينما أظهرت إجابة شركة (SOMO) بان المبلغ هو (640952028) دولار (ستمائة واربعون مليون وتسعمائة واثنان وخمسون الف وثمانية وعشرون دولار) أي بفارق مقداره (2759147) دولار (مليونان وسبعمائة وتسعة وخمسون الف ومائة وسبعة واربعون دولار) ونؤيد وجود الفرق وان شركة (SOMO) وقد باشرت شركة (SOMO) بالتدقيق والتحري وإجراء تعديلات وتسويات على الفروقات في الوقت الحاضر .

جـ ان مبيعات المنتجات النفطية المصدرة باستثناء عمليات المقايضة خلال السنة المنتهية في 31/ كانون الأول/ 2006 وحسب سجلات شركة (SOMO) كانت كما يلي :-

مبيعات المنتجات النفطية المصدرة	647651302 دولار
إجمالي التحصيلات التي تم إيداعها بحسابات سومو المصرفية	638192881 دولار
الفرق	<u>9458421 دولار</u>

وقد أظهرت متابعتنا وجود هذا الفرق وان الشركة باشرت إجراء التدقيق والتحري عن أسباب الفرق 0 في حين أجابت شركة (SOMO) بعدم وجود فرق بموجب حساباتها بل هناك زيادة في الإيداعات عن المبيعات وان الفرق الحاصل هو في مجمل المبيعات حيث هناك تداخل بالأرقام المعروضة من قبل شركة أرنتس بالنسبة للمنتجات النفطية (البيع النقدي + المقايضة) كما موضح أدناه:

أولا - البيع النقدي

ان الرقم المثبت من قبل شركة أرنتس (647651302) دولار (ستمائة وسبعة واربعون مليون وستمائة وواحد وخمسون الف وثلاثمائة واثنان دولار) للبيع النقدي ضمنه أقيام الكميات المباعة إلى شركة كارتيت والبالغة أقيامها (39753977) دولار (تسعة وثلاثون مليون وسبعمائة وثلاثة وخمسون الف وتسعمائة وسبعة وسبعون دولار) في حين ان القوائم الصادرة إلى شركة كارتيت منفصلة عن قوائم البيع النقدي لخصوصية العقد محسوبة في سجلاتنا ضمن تسلسلات قوائم البيع بالمقايضة .

ثانياً - البيع بالمقايضة

هناك اقيام للكميات بالمقايضة عن مستحقات قديمة إلى شركة آرام وشركة دلتا بتروسرف تبلغ (2927314) دولار (مليونان وتسعمائة وسبعة وعشرون ألف وثلاثمائة واربعة عشر دولار) لم تضاف من قبل شركة أرنتس على البيع بالمقايضة

وهذا الفرق سببه قيام شركة (SOMO) بتزويد شركة أرنست بالمعلومات قبل اكتمال إصدار القوائم والمطابقات الأصولية وإعداد الموازين النهائية .

د – أيدت شركة (SOMO) ما ورد في تقرير شركة التدقيق حول إيداعها الإجمالي الدفعات المقدمة عن عمليات تصدير المنتجات النفطية والبالغة (638192881) دولار (ستمائة وثمانية وثلاثون مليون ومائة واثنان وتسعون الف وثمانمائة وواحد وثمانون دولار) في حسابات شركة (SOMO) المفتوحة لدى البنك العراقي للتجارة ومصرف الرافدين فرع بغداد وفرع عمان، وقد تأيد لنا ان الشركة تقوم بتحويل تلك الإيداعات شركة توزيع المنتجات النفطية وحسب التوجيهات المركزية لوزارة النفط .

هـ لم تؤيد شركة (SOMO) ما ورد في تقرير شركة التدقيق حيث بينت بأنها تقوم بإعداد مطابقات مصرفية نصف سنوية وذلك لعدم توفر المعلومات أولاً بأول وخصوصاً مع المصرف العراقي للتجارة ونؤيد عدم وجود مطابقات شهرية بين أرصدة بعض المصارف وسجلات الشركة واقتصرت المطابقة نصف سنوية مع المصرف العراقي للتجارة لعدم توفر المعلومات أولاً بأول .

و – أيدت شركة (SOMO) ما ورد في تقرير شركة التدقيق حول وجود مبالغ كبيرة قديمة وحديثة موقوفة مع المصرف العراقي للتجارة وإنها بصدد تصفية تلك الموقوفات وقد أظهرت متابعتنا ان هذه الموقوفات بحدود مبلغ(620) مليون دولار(ستمائة وعشرون مليون دولار) ثم تسجيلها في كشوفات المصرف ولم تسجل في سجلات الشركة بسبب عدم إرسال الإشعارات المصرفية إلى (SOMO) وقد تم غلق الحساب الجاري الخاص بالموقوفات أعلاه وفتح حساب آخر بهدف إجراء التسويات المطلوبة وعدم تراكمها وشكلت لجنة بموجب كتاب شركة (SOMO) المرقم 7617/1/2 في 2007/4/22 تتعلق بتسوية الفروقات الظاهرة في أعلاه ولكي لا تؤثر على الحساب المغلق .

ز - اظهر تقرير شركة التدقيق بان هناك مبلغ مقداره (34397236) دولار (اربعة وثلاثون مليون وثلاثمائة وسبعة وتسعون الف ومائتان وستة وثلاثون دولار) بذمة وزارة الكهرباء لصالح شركة (SOMO) عن اتفاقية المقايضة وان وزارة الكهرباء لم تقم بتسديد المبلغ اعلاه في حين اجابتنا شركة (SOMO) بان وزارة الكهرباء قد سددت مبلغ (15203835) دولار (خمسة عشر مليون ومائتان وثلاثة الف وثمانمائة وخمسة وثلاثون دولار) وستقوم بمتابعة تسديد المبلغ المتبقي والبالغ (19193410) دولار(تسعه عشر مليون ومائة وثلاثة وتسعون الف واربعمائة وعشرة دولار)حيث فاتحت وزارة الكهرباء بكتابها المرقم (6843) في 2007/4/3 وزارة المالية لتسديد المتبقي .

ح - لم تؤيد شركة (SOMO) ما جاء بتقرير شركة التدقيق حول الاتفاقية الموقعة بين شركة (SOMO) والشركة التركية حيث اظهرت ان التخصيص الشهري هو (30) الف طن (ثلاثون الف طن) ولم يتم تجاوزه وان الكميات الواردة في تقرير شركة التدقيق لشهر نيسان/2006 تعزى إلى تدوير تخصيصات لأشهر سابقة بسبب الظروف الأمنية وهذا لا يعني زيادة في التخصيص الشهري وقد أظهرت متابعتنا ان شركة (SOMO) لم تتجاوز المخصص الشهري البالغ (30) الف طن باستثناء شهر نيسان /2006 ولم تتجاوز على مدار السنة المجموع النهائي السنوي .

ط - أيدت شركة (SOMO) ما ورد في تقرير شركة التدقيق بخصوص عدم تصدير أي برميل من النفط بموجب اتفاقية الشركة مع شركة مصفاة البترول الأردنية وبررت ذلك بسبب الأوضاع الأمنية في العراق.

3- عمليات المقايضة

أ - أيدت شركة (SOMO) ما ورد في تقرير شركة التدقيق بشأن التسويات مع الحكومة السورية وإنها بصدد إجراء التسوية النهائية لعام/ 2006 من قبل وفد سيتوجه إلى سوريا.

ب- أيدت شركة (SOMO) ماجاء في تقرير شركة التدقيق بعدم تسديد نسبة (75%) من المبلغ المستحق على الحكومة السورية والبالغ (92324823) دولار (اثان وتسعون مليون وثلاثمائة واربعه وعشرون الف وثمانائة وثلاثة وعشرون دولار) وفقاً للاتفاقية الموقعة بين الطرفين وان الشركة بصدد تكثيف المتابعة لاستحصال المبلغ .

4- الرقابة الداخلية

أشار تقرير شركة التدقيق إلى عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية بسبب عدم العمل بكامل الطاقة التشغيلية لنظام القياس المتري بسبب استمرار تخريب أنابيب النفط وبالتالي لا يمكن تحديد حجم كافه كميات مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والتحصيلات من هذه المبيعات الواجب إيداعها بحساب تحصيلات مبيعات النفط إضافة لعدم وجود تسوية بين إجمالي كميات النفط المستخرج من الآبار النفطية وإجمالي النفط المصدر (0) وقد أظهرت نتائج متابعة هيئة الرقابة المالية المختصة في ديوان وزارة النفط بان الوزارة قامت ومن خلال شركة بيرسون الأمريكية بإعادة تأهيل (10) عدادات (عشرة عدادات) قديمة ونصبها إضافة التي نصب عدادين جديدين ولكن لم يتم تشغيلها لغاية تاريخه كما ان شركة خطوط الأنابيب لم تقم بنصب أي منظومة عدادات من ضمن (63) منظومة (ثلاثة وستون منظومة) مستلمة منذ عام/ 2001 من شركة فيورنتي الايطالية .

5- فحص صادرات النفط والمنتجات النفطية

أ – أشار تقرير شركة التدقيق بأنه ليس لدى شركة (SOMO) نظام موثق لإجراءات وسياسات المناقصات لمبيعات الصادرات المعتمدة من قبل الحكومة العراقية وقد أجابت شركة (SOMO) بان السياق المعتمد من قبلها هو التعاقد المباشر مع الشركات النفطية التي تمتلك مصافي كبيرة وتقوم بين فترة وأخرى بعرض ما تجمع من نفط كركوك في الخزانات بأسلوب المزايدة وليس (المناقصة) ونؤيد ما ورد في تقرير شركة التدقيق بخصوص عدم وجود نظام موثق لإجراءات وسياسات المزايدات لمبيعات الصادرات المعتمدة من قبل الحكومة العراقية وقد أظهرت متابعتنا ان هنالك سياق يخص بيع النفط بالمزايدة في كركوك وتستحصل

موافقة من السيد الوزير ويتخذ الإجراءات اللازمة لذلك من إعلان وتقديم العروض من الشركات ولجنة لفتح العروض ولجنة لتحليل ودراسة العروض وهناك إحالة على إحدى الشركات.

ب - أشار تقرير شركة التدقيق بان شركة (SOMO) لم تقم بإجراءات مناقصات لعقود مبيعات النفط خلال السنة المنتهية في 31/كانون الأول/2006 باستثناء المبيعات المصدرة من كركوك وقد أجابت الشركة بأنه ليس من المألوف طرح بيع النفط الخام بأسلوب المزايمة لان الإنتاج مستمر ويحتاج إلى عقود دائمية لاستمرار وديمومة الشحن وتلافي أي توقف إما نفط كركوك فبسبب الظروف الأمنية التي تحول دون استمرارية إيصاله إلى ميناء التحميل في حينها فيتم عرض الكميات المتجمعة للبيع بأسلوب المزايمة ونؤيد ما ورد في إجابة شركة (SOMO) لخصوصية المادة المباعة في البصرة وكركوك .

ج - لم تؤيد شركة (SOMO) ما ورد في تقرير شركة التدقيق حيث بينت بان هناك لجنتان رسميتان أحدهما لفتح العروض والأخرى لتحليل العروض ويتم الاختيار وفق أسلوب أفضل الأسعار إضافة إلى الإعلان من خلال وسائل الإعلام النفطية المعروفة وقد أظهرت متابعتنا عدم دقة ما ورد في تقرير شركة التدقيق حيث يوجد لدى شركة (SOMO) لجنتان أحدهما لفتح العروض والأخرى لتحليلها .

د- لم تؤيد شركة (SOMO) ما ورد في تقرير شركة التدقيق حول عدم وجود تقارير تحليلية وتحري الحقائق للتأكد من كفاءة الشركات التي تم التعاقد معها وذلك بان الشركات التي تتعامل معها شركة (SOMO) هي شركات نفطية عالمية معروفة بامتلاكها مصافي ولديها تعامل طويل معها حيث تقوم شركة (SOMO) بإجراء التحريات اللازمة للتأكد من كفاءة الشركات التي تم التعاقد معها والتحقق من إمكاناتها المادية وقد ثبت لدينا صحة ما أدعته شركة (SOMO) من خلال عينة من تقارير التحري المقدمة إلى هيئاتنا الرقابية.

هـ - لم تؤيد شركة (SOMO) ما جاء بتقرير شركة التدقيق حول عدم وجود نظام رسمي موثق للإجراءات والسياسات الخاصة بعملية تحضير ومراجعة ومصادقة فواتير المبيعات حيث بينت الشركة بأنها تتبع سياق في إعداد فواتير مبيعات النفط الخام باستخدام برنامجين على الحاسوب هما (أكسل) و (أكسس) ويتم تهيئة المعلومات ابتداء من ترشيح الناقله وتحميلها ولحين وصول مستندات الشحن من ميناء البصرة ونؤيد عدم وجود نظام رسمي موثق بالإجراءات والسياسات الخاصة بعملية تحضير ومراجعة ومصادقة فواتير المبيعات وإنها تمتلك فقط نظام على الحاسوب بخصوص الموضوع .

و - لم تؤيد شركة (SOMO) ما جاء بتقرير شركة التدقيق بشأن عدم وجود نظام رسمي موثق لتفويض الصلاحيات حيث هناك نظام داخلي للشركة محدد فيه المسؤوليات والواجبات وتنظيم إعطاء الصلاحيات ونؤيد وجود هذا النظام علماً ان الشركة أصدرت عدد من الأوامر الإدارية حددت فيها بعض الصلاحيات لبعض الأشخاص .

ز - أوضحت شركة (SOMO)بأنها تحت إشراف لجنة يرأسها السيد المستشار (عبد الصاحب القطب) وهو مخول من السيد الوزير بكافة الصلاحيات ومنها المصادقة على العقود وإجراء أي تعديلات عليها وقد أظهرت متابعتنا عدم تقديم نسخه من تخويل السيد وزير النفط إلى المستشار عبد الصاحب القطب بكافة الصلاحيات ومنها المصادقة على العقود وإجراء التعديلات.

ح- أوضحت شركة (SOMO) بان لرئيس الدائرة المالية صلاحية إصدار الفواتير مبررة ذلك بأنها ليست أوامر صرف وإنما مطالبات بالتسديد ونؤيد بعدم وجود تخويل واضح وصريح لرئيس الدائرة بالتوقيع على الفواتير وقد وجهت الشركة من قبل هيئتنا الرقابية للمباشرة بتخويل المدير المالي الصلاحيات اللازمة.

ط - أوضحت شركة (SOMO)بان سبب التأخير في توقيع العقود على بعض عقود مبيعات صادرات النفط هي السرعة في انجازها ولضمان عدم توقف الصادرات لذلك ترسل الشركات المشتريّة رسالة تأييد للعقد المبرم ثم تقوم الشركة لاحقاً بتوقيعها وقد أظهرت متابعتنا

وجود تأخير في توقيع العقود ولا نؤيد ما بررته شركة (SOMO) حول أسباب التأخير وقد أبلغت الشركة بذلك .

ي - أشار تقرير شركة التدقيق بان شركة (SOMO) لم تعمل على استلام شهادة تحرير لكل شحنة من المشتري لضمان مطابقة الشحنة من قبل المشتري مع بنود العقد وأجابت شركة (SOMO) بأنها طلبت من الشركات المشتريّة تزويدها بشهادة تفريغ لكل حمولة وستعتمد على مؤسسة (لويدز) في التحقق من التفريغ في الجهة المتعاقد عليها ونؤيد ما ورد في تقرير شركة التدقيق بهذا الخصوص .

ك - لم تؤيد شركة (SOMO) ما ورد في تقرير شركة التدقيق بشأن الحصول على تأييد من طرف ثالث يؤيد استلام الشحنة مبررة ذلك بان لا يوجد مثل هذا السياق وإنها تقوم من خلال موقع مؤسسة (لويدز) بمتابعة حركة الناقلات النفطية وان مثل هذا الاجراء الذي ورد في التقرير يربك العملية التصديرية ولا نؤيد ما ورد في تقرير شركة (SOMO) وذلك لكون ان مبيعات النفط العراقي يتم وفق أسلوب (F.O.B) .

ل - لم تؤيد شركة (SOMO) ما ورد في تقرير شركة التدقيق حول عدم وجود رقم تسلسلي مبينة بأنها تقوم بإعداد بطاقة التحميل عند الاتفاق مع المشتري على قبول ترشيحه وتأخذ البطاقة رقم تسلسلي (CODE NO.) وهناك تسلسلات للشحنات (SHIPMENTNO.) يعطيها الميناء عند إرساء الناقلّة وان هذه التسلسلات تثبت على جميع مستندات الشحن الصادرة وعلى الفواتير ونؤيد وجود أرقام متسلسلة لبطاقات التحميل وأرقام تسلسلية للشحنات خاصة بالميناء ونفضل دمج التسلسلات بأسلوب معين ووضعها على كافة المستندات الخاصة بكل عملية بيع.

م- لم تؤيد شركة (SOMO) ما ورد بتقرير شركة التدقيق بشأن الغرامات التأخيرية وبينت بأنها تتعامل مع الغرامات التأخيرية وفق شروط العقد ويتم احتسابها من قبل دوائر تسويق الخام وتدقق من قبل القسم القانوني وتصادق من قبل رئيس الهيئة التسويقية والمدير العام ويتم اعلام الدائرة المالية لاستقطاع الغرامة من القائمة التجارية لأية شحنة لاحقة ولا نؤيد إجابة شركة (SOMO) لوجود حالات عديدة وجدت فيها فروقات كبيرة لمبالغ الغرامات

التأخيرية احتسبت بزيادة في حالات عديدة ولم يتم استقطاعها من القوائم التجارية أو إنها لم تكتشف من قبل القسم المختص أو جهاز الرقابة الداخلية وقد سبق للديوان ان ثبت ذلك في تقاريره الرقابية.

ن - أيدت الشركة (SOMO) ما ورد بتقرير شركة التدقيق وبررتها بوجود خطأ مطبعي في شهادة الكمية والنوعية الصادرة في الميناء حيث ظهر فرق (194) برميل (مائة واربعة وتسعون برميل) لاختلاف في الكمية المصدرة بين بيان تصدير الشحن والكمية حسب فاتورة الشحن وأوضحت الشركة بان هذا الخطأ لم يترتب عليها أية التزامات وقد أظهرت المتابعة ان الكمية بموجب القائمة التجارية الصادرة من شركة (SOMO) تطابق الكمية بموجب مستندات صادرة من ميناء الشحن في البصرة إلا إنها تختلف بالكمية المثبتة في شهادة الكمية والنوعية فقط .

س - أيدت شركة (SOMO) بوجود فاتورتين لمبيعات التصدير تم إصدارهما لمشتريين مختلفين تحمل نفس الرقم وقد قامت (SOMO) بتعديل البرنامج لاحقاً بما يرفض أي تكرار في أرقام القوائم مستقبلاً وقد أظهرت المتابعة ان مبالغها قد سددت بتاريخ 7/28 و2006/8/28 .

ع- لم تؤيد شركة (SOMO) ما ورد في تقرير شركة التدقيق حول جود فروقات بين سعر فواتير المنتجات النفطية التي تم إعدادها من قبل شركة (SOMO) وبين السعر الذي تم إعادة احتسابه من قبل شركة التدقيق بناءً على نشرات بلائس لـ(7) فواتير، وقد أظهرت متابعتنا ان مبالغ الفواتير التي اعتمدها شركة التدقيق تختلف عن مبالغ القوائم التجارية الحقيقية والتي تحمل نفس الرقم مما يشير إلى عدم دقة الملاحظة.

ف - لم تؤيد شركة (SOMO) ما جاء بتقرير شركة التدقيق حول عدم وجود إجراءات موثقة في عملية احتساب السعر الرسمي الشهري لكل اتجاه حيث بينت بأنه يتم احتساب معادلة السعر الشهري الرسمي بسلسلة من الاجتماعات والمناقشات بين كوادر دوائر الخام في

(SOMO) ويتم إعداد كتاب للسيد الوزير لغرض الموافقة إما كلفة الشحن فيتم تعويض المشتري في حالة ارتفاع سعر تأجير الأساس عن (40) درجة ويقوم المشتري بتعويض الشركة بنفس السياق إذا ما أنخفض سعر التأخير عن (40) درجة وقد أظهرت متابعتنا عدم دقة إجابة شركة (SOMO) حيث لا توجد إجراءات موثقة في عملية احتساب السعر الرسمي الشهري لكل اتجاه وذلك لعدم إرفاق محضر اجتماع الهيئة التسويقية والمعنيين في الشركة خلال الأشهر لغاية 2006/4/30 مع كتاب الإرسال للحصول على موافقة الوزير وقد تأيد لنا ان شركة (SOMO) اعتمدت مبدأ إرسال المحضر مع كتاب الإرسال للأشهر اللاحقة .

ق- لم يتم تزويد شركة التدقيق بالمصادقة على العملية احتساب (Api Escalation) لنفط البصرة وكركوك وقد بينت شركة (SOMO) بأن عمليات تسويق النفط واجهت اعتراضات من المشتريين في تشرين الغول/ 2004 بسبب الفروقات الكبيرة التي أخذت تظهر في السوق العالمية بين النفوط الثقيلة والخفيفة مما دفع بشركتنا إلى إعادة النظر بتعويض فرق النوعية بمقدار 40 سنت (اربعون سنتاً) للدرجة بدلا من 10 سنت (عشرة سنتاً) الذي كان معمولاً به خاصة وان نفط البصرة عالي الكبريت ومنخفض درجة الكثافة واستحصلت موافقة السيد الوزير الذي حضر الاجتماع الذي عقد في حينه لمعالجة سحب بعض المشتريين لترشيحاتهم بسبب طفرة في الأسعار حيث تقرر تعويضهم بتغيير المعادلة السعرية بأثر رجعي وتغيير في تعويض فرق النوعية ، وحصلت موافقة الوزير على ما جاء في المحضر بهذا الخصوص وقد أظهرت متابعتنا صحة رأي شركة (SOMO) حول موضوع تعويض فرق الكثافة حيث ان موافقة السيد الوزير المؤرخة في 2004/12/16 لم تتطرق صراحة إلى اعتماد فرق السعر المذكور ولكل الحالات المستقبلية .

ر- أشار تقرير شركة التدقيق بان شركة (SOMO) لاتملك توثيق رسمي للسياسة المتبعة لتحديد سعر الشحنات المتأخرة عن شهر التحميل الاصلي وقد بينت شركة (SOMO) في اجابتها بانه نتيجة لظهور فارق سعري بين الشهر الحالي واللاحق ولضمان عدم تلاعب المشتريين من خلال تأخير او تقريب موعد الناقلات المرشحة نهاية كل شهر للحصول على

مكاسب فرق السعر مربكين جدول الترشيحات ، اتخذت إدارة الشركة ومنذ عام/ 2004 سياسة اعتماد المعادلة السعرية لشهر الترشيح وتطبيقها على كافة الناقلات المرشحة والمقبولة حتى في حالة عدم تحميلها خلال ذلك الشهر وتحولها للشهر اللاحق واعتبر سياقاً معمولاً به ونؤيد ما ورد في إجابة شركة (SOMO) باعتماد المعادلة السعرية لشهر الترشيح حتى في حاله عدم تحميلها خلال الشهر المعني وتحولها إلى الشهر اللاحق واعتبر ذلك سياق معمول به وقد تم تعديل الفقرة الخاصة من عقود بيع النفط الخام ومنذ سنة 2005 بما يفيد ذلك .

ش - أوضحت شركة (SOMO) وبعد تدقيق الملاحظة الواردة في تقرير شركة التدقيق الخاص بعدم توثيق محاضر اجتماعات لجنة تحديد السعر الحالي بأنه وفي الأشهر الأربعة الأولى لعام/ 2006 تم دمج ما ورد في الاجتماعات ضمن الكتاب الموجه للسيد الوزير لاستحصال الموافقة ، ثم اعتمد لاحقاً سياق إعداد محاضر اجتماعات منفصلة ترفق بالكتاب .